تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010 – 2015)

Evaluation of the Financial Performance of Islamic Banks in Algeria : Case study of Al Baraka Islamic Bank of Algeria during the period 2010-2015

ط.د. حمو سعدية جامعة طاهري محمد، بشار haninremas@yahoo.fr

د. مقدم عبد الجليل جامعة طاهري محمد، بشار mokaddemabdeldjalil@yahoo.com

د. سليماني إلياس جامعة طاهري محمد، بشار iliesmc7@gmail.com

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي

تاريخ الاستلام: 2018/11/25 تاريخ القبول: 2019/06/04

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية بشكل رئيسي إلى تقييم الأداء المالي لبنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010-2015)، وذلك من خلال تحليل وتقييم بعض مؤشرات الربحية المتمثلة في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بالإضافة إلى بعض مؤشرات السيولة التي شملت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وكذا نسبة الرصيد النقدي؛ وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تشير في العموم إلى أن بنك البركة الإسلامي الجزائري على الرغم من تحقيقه لمعدلات يمكن وصفها بالمقبولة فيما يخص الربحية غير أن ذلك غير كافي، وخاصة وأن مؤشرات السيولة قد أشارت إلى أن البنك يتمتع بسيولة عالية الأمر الذي يحتم عليه ضرورة ايجاد استراتيجية تعمل على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة بغية تقديم أداء مالي جيد يضمن نموه واستمراريته.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، بنك إسلامي، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية.

Abstract : This research is mainly aimed at evaluating the financial performance of the Algerian Islamic Bank Al Baraka during this period (2010 – 2015), This is through the analysis and evaluation of some of the profitability indicators of both the return on property rights and the return on assets, as well as some liquidity indices, which included the ratio of liquid assets to total assets, as well as the ratio of cash balance, and the study concluded that a number of results generally indicated that Al Baraka Bank Although it has achieved rates that can be described as acceptable for profitability, this is not enough, especially since the liquidity indices have indicated that the bank is highly liquid, which makes it imperative to find a strategy that balances profitability and liquidity in order to deliver a good financial performance that ensures its growth and sustainability.

***Key Words*:** financial performance, Islamic Bank, liquidity indices, profitability indicators .
JEL Classification : G;G21

* مرسل المقال: حمو سعدية (haninremas@yahoo.fr)

المقدمة:

تعد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك عملية ضرورية وملحة، نظرا لما تعرفه البيئة المصرفية من تحولات وإصلاحات متسارعة، خاصة بعدما شهده العالم من انهيار وإفلاس للعديد من الشركات والمنشآت المالية والمصرفية والتي يرجع انهيارها للغموض والتناقض الموجود في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المنشآت وأدائها الحقيقي.

ونظرا للحداثة النسبية للبنوك الإسلامية في مجال العمل المصرفي وانتشارها الواسع وبوتيرة متزايدة في العديد من الدول العربية والغربية،كان من البديهي توجيه الباحثين اهتماماتهم لتقييم هذه التجربة (التي برهنت على نجاحها رغم قصر مدتها مقارنة بالمصرفية التقليدية) من عدة نواحي وبالأخص الجانب المالي، للوقوف على مواطن القوة وتعزيزها وإبراز نواحي القصور وإيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها، ويستلزم ذلك استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التي من شأنها تسهيل عملية التقييم ومن بينها النسب والمؤشرات المالية، وتعد الجزائر من بين الدول التي تبنت تجربة المصرفية الإسلامية إلى جانب المصرفية التقليدية، نتيجة استحسانها كوسيلة توفر الإطار الشرعي للعديد من العملاء الراغبين في المعاملات المالية الإسلامية بدافع الوازع الديني بعيدا عن الربا من جهة، وباعتبارها آلية توفر تمويلات متعددة ومتنوعة وممارسات تتلاءم مع إمكانياتهم المهنية والاجتماعية من جهة أخرى.

إشكالية البحث: باعتبار البنوك الإسلامية بنوك حديثة على الساحة المصرفية الجزائرية، جاءت هذه الورقة البحثية لتقييم الأداء المالي لبنك البركة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:كيف يمكن الحكم على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الجزائرية، وبالأخص بنك البركة من خلال المؤشرات والنسب المالية؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم إدراج مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم النسب والمؤشرات المالية التي يمكن لها أن تعكس وبشكل جيد أداء بنك البركة.
- ما مدى نجاح المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال الأداء المقدم للبنوك الإسلامية العاملة فيها (بنك البركة)؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهم النسب المالية المستخدمة لتقييم المالي في البنوك الإسلامية.
- تقييم الأداء المالي لبنك البركة من خلال مجموعة من النسب المختارة.
- الحكم على مدى نجاح تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر من خلال الأداء المالي لبنك البركة.

عينة الدراسة وأدواتها: ركزت الدراسة على تقييم الأداء المالي لبنك البركة الإسلامي من خلال جملة من النسب المالية المختارة للكشف عن الوضعية المالية للبنك وسلامة أدائه، بالاعتماد على البيانات المالية المتاحة والمجمعة من التقارير السنوية المنشورة والصادرة عن بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2015).

منهجية الدراسة: لانجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإلمام بالمفاهيم النظرية للموضوع، بالإضافة للمنهج التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات المستخرجة من القوائم المالية للبنك والمؤشرات المتعلقة به؛ وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

- ماهية تقييم الأداء المالي في البنوك.
- مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية
- تحليل وتقييم الأداء المالي لبنك البركة خلال الفترة (2010-2015).

1. ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك

1.1. تعريف تقييم الأداء المالي في البنوك:

يعرف (Miller et Bromiley) ميلار وبروملي الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها وامكانياتها المالية والبشرية، واستغلالها بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها مع مراعاة الكفاءة والفعالية في ذلك" (دادان و حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، 2014، صفحة 23)، بمعنى أن الأداء هو محصلة تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال الموارد وتتمثل في الكفاءة، والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية حيث أن (راجع (الداوي، 2009-2010، الصفحات 220-221)):

الكفاءة = المخرجات (النتائج أو الأهداف المحققة)/ المدخلات (الموارد أو الوسائل المستخدمة).

الفعالية = النتائج المحققة / النتائج المتوقعة، وتسمح بالحكم على درجة تحقيق الأهداف.

ويعرف الأداء المالي على أنه: "مختلف الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية، بمعنى مدى كفاءة توظيف المنظمة لمواردها المالية في مختلف الاستخدامات" (شاهين، 2006، صفحة 22)، في حين يعرفه آخرون على أنه: "انعكاس لوضع المنظمة المالي، ووصف للأساليب المستخدمة في الوصول لهذا الوضع من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية مثل الإيرادات والمبيعات، الموجودات والمطلوبات وصافي الدخل" (التجاني و شعوبي، 2015، صفحة 30)،ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح التعريف التالي للأداء المالي في المصارف:"هو تعبير عن الوضعية المالية للمصرف والتي تعكس جدوى القرارات المالية المتخذة من طرف إدارة المصرف، بشأن استخدام الموارد المالية بغرض تحقيق الأهداف والنتائج المرغوبة، بمعنى مدى تحقيق الكفاءة والفعالية، وذلك من خلال الدراسة المستفيضة لجملة من المتغيرت والمؤشرات كالمردودية المالية (العائد على حقوق الملكية)، المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)، التوازن المالي(تخصيص الموارد المالية المتاحة)...وغيرها من المؤشرات المستقاة من القوائم المالية للمصرف المتمثلة في الميزانية العمومية، حساب الأرباح، قائمة التدفقات النقدية والتي تصور الحالة الحقيقية لأعمال المصرف خلال فترة زمنية معينة".

ويقصد بتقييم الأداء: "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا من قبل إدارة المنظمة، بغرض الكشف عن الانحرافات والعمل على تصحيحها، وعادة ما تتم المقارنة بين النتائج الفعلية والمستهدفة خلال فترة زمنية معينة" (طالب و المشهداني، 2010، صفحة 75)،كما يعرف أيضا على أنه: "قياس للنتائج المحققة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد مدى تحقيق الأهداف المسطرة ومعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على درجة الكفاءة" (دادن، 2006/2007، صفحة 34).

من خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن مضمون عملية تقييم الأداء "يتمثل أساسا في مقارنة النتائج والأهداف المخططة والمرغوبة بتلك المحققة فعلا، وذلك باستخدام جملة من المعايير والمؤشرات والأدوات المحددة مسبقا، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية من أجل تحسين وتطوير الأداء مستقبلا، ومن هنا يتضح أن تقييم الأداء المالي في المصارف عبارة عن نظام متكامل للتأكد من مدى مطابقة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، وبالتالي يعكس نتائج الأداء المالي والانحرافات الموجودة بغرض الوقوف على مواطن القوة وتعزيزها وكذا مواطن الضعف ومعالجتها لبلوغ الكفاءة والفعالية في الأداء من أجل تحسينه وتطويره، وضمان نمو واستمرارية المصرف".

2.1. أنواع تقييم الأداء: لتقييم الأداء أنواع نجملها في الآتي:

أ. تقييم الأداء المخطط: ويراد به تقييم أداء الكيان (المصرف) من خلال تقييم مدى تحقيقه للأهداف المخططة، وذلك بمقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع مثيلتها الفعلية خلال فترة زمنية محددة، حيث تسفر تلك المقارنة عن التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الكيان، وتكشف عن الانحرافات الحاصلة في عملية التنفيذ مع تفسير الدوافع والأسباب المؤدية لذلك وتوضيح الطرق العلاجية اللازمة لذلك (حمود مزنان فهد، 2009، صفحة 27).

ب. تقييم الأداء الفعلي: يقصد به تقييم كفاءة المؤسسة أو المنشأة في استخدامها للموارد المادية والبشرية المتاحة لديها، وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر بغرض التعرف على الاختلالات الحادثة، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات خلال السنة (في ضوء ما تكشفه المؤشرات والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة) ومقارنتها مع الأرقام الفعلية لسنوات سابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها مع ما تم تحقيقه في المؤسسات المماثلة من نتائج خلال نفس السنة والسنوات السابقة (كرومي، 2018/2017، صفحة 24).

ج. تقييم الأداء المعياري (القياسي): وينص على مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المعيارية على سبيل نوعين من المقارنة (كرومي، 2018/2017، صفحة 24):

- أولا: عن طريق مقارنة النتائج المحققة بنتائج معيارية موضوعة على أساس مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للوحدة والوحدات المماثلة في الداخل والخارج وغيرها، لتكون هذه النتائج المعيارية مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.
- ثانيا: تتم المقارنة عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية بالنسب والمعدلات المعيارية كنسبة السيولة، عائد الاستثمار، إنتاجية الأجر، ومعدل البيع...إلخ.

د. تقييم الأداء العام (الشامل): يشمل هذا التقييم كافة جوانب النشاط في الوحدة، واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك من خلال إعطاء أوزان للأنشطة حيث يشير كل وزن لمستوى الأرجحية لكل نوع من أنواع النشاط حسب ما تراه الإدارة العليا (الكرخي، 2010، صفحة 45).

3.1. مراحل تقييم الأداء: تمر عملية تقييم الأداء المالي بمجموعة من المراحل وفيما يلي إيجاز لذلك (راجع (الكرخي، 2010، صفحة 39)):

أ. المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات الإحصائية والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير أو المؤشرات المطلوبة المستخدمة في التقييم خلال فترة ما، ويتم الحصول على هذه المعلومات من القوائم المالية للمصرف المتمثلة في الميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر،...وغيرها من القوائم المالية، وقد تكون هذه المعلومات خاصة بسنة معينة تخدم عملية التقييم خلال السنة المعنية، وقد تكون إضافة لذلك معلومات متعلقة بالسنوات السابقة أو بيانات عن أنشطة المصارف الأخرى العاملة في نفس القطاع المصرفي، لأهميتها في المقارنة والتقييم.

ب. المرحلة الثانية: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

تمكن هذه المرحلة من الوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات الإحصائية لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، إذ يتعين توفير مستوى من الثقة والاعتمادية في هذه البيانات.

ج. المرحلة الثالثة: إجراء عملية التقييم

تتم عملية التقييم في هذه المرحلة باستخدام النسب والمؤشرات الملائمة، بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف الأنشطة والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف، للوصول لحكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

د. المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار المناسب حول نتائج التقييم

في هذه المرحلة يتم اتخاذ القرارات المناسبة حول ما إذا كان نشاط المصرف المنفذ والأعمال المنجزة ضمن ما كان مخططا من الأهداف، وحصر جميع الانحرافات وأسبابها، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات وتوجيه المصرف نحو الأداء الأفضل مستقبلا.

هـ. المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

خلال هذه المرحلة تتم متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف، وتوفير الشروط اللازمة والمشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من النتائج التي أسفر عنها التقييم.

2. مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية:

تعد النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة من طرف الإدارة لتحليل القوائم المالية، ذلك للوقوف على مدى سلامة المركز المالي وربحية المصرف، فضلا عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط (جدايني و سحنون، 2017، صفحة 305)، واستخدامها يعني إيجاد العلاقة بين العناصر أو القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية، لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة (النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 83).

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف النسب المالية على أنها "علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين أحدهما البسط والآخر مقام، ولا تكون لهذه العلاقة أية دلالة إلا إذا ما قورنت بالنسب المالية للمصرف المعني ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى" (بولحية و بوجميعة، 2016، صفحة 5)؛ ويمكن تقسيم النسب

المالية المعتمدة في المصارف الإسلامية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي لعدة تصنيفات هي: مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات الملاءة المالية، بالإضافة إلى مؤشرات توظيف الأموال.

1.2. مؤشرات السيولة: وتتمثل في تلك النسب التي تقيس مقدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقدية حاضرة دون التعرض إلى خسائر كبيرة، بمعنى أنها تثبت قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بما لديها من نقدية، وتعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول النسبة الأكثر دلالة على مستوى إدارة السيولة لدى المؤسسة المصرفية (التجاني و شعوبي، 2015، صفحة 34؛ عبد الخالق، 2010، صفحة 171)، ونجد من أبرز مؤشرات السيولة:

- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات =[(النقدية + المستحق على المصارف) ÷ إجمالي الموجودات]×100٪
- نسبة الاحتياطي القانوني = (الرصيد النقدي لدى البنك المركزي ÷ إجمالي الودائع)×100٪
- نسبة الرصيد النقدي = [(النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك) ÷ إجمالي الودائع]×100٪
- نسبة السيولة القانونية = [(النقدية + شبه نقدية) ÷ إجمالي الودائع]×100٪

2.2. مؤشرات الربحية: تبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها، كما تمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال (بولحية و بوجميعة، 2016، صفحة 7)، ومن أهم هذه المؤشرات:

- معدل العائد على الموجودات = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات)×100٪
- معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية)×100٪
- معدل العائد من الودائع = (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ إجمالي الودائع)×100٪
- معدل العائد للسهم = (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم)×100٪
- معدل العائد على رأس المال المدفوع = (صافي الربح بعد الضرائب ÷ رأس المال المدفوع)×100٪
- معدل العائد على الموارد = [(صافي الأرباح بعد الضرائب) ÷ (إجمالي الودائع + حق الملكية)]×100٪

3.2. مؤشرات الملاءة المالية وكفاية رأس المال: توضح ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمجابهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة، فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تحدث نتيجة استخدام الأموال في عمليات التمويل والاستثمار التي تقوم بها (يونس الموسوي، 2011، صفحة 62)، وبعبارة أخرى تقيس هذه النسب فيما إذا كان رأس مال المصرف كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة (بولحية و بوجميعة، 2016، صفحة 5)، ومن بين هذه النسب نذكر التالي:

- نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية = (حق الملكية ÷ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية) ×100٪
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات) ×100٪
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حق الملكية ÷ إجمالي الودائع) ×100٪

4.2. مؤشرات توظيف الأموال: تشير مؤشرات توظيف الأموال إلى مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، فهي تقيس أداء المصرف من حيث استخدامه للأموال المتاحة والعوائد المحققة على الاستثمارات في شتى المجالات (راجع (بولحية و بوجميعة، 2016، صفحة 6)، ومن بين هذه المؤشرات:

- معدل توظيف الموارد = [(إجمالي الاستثمارات) ÷ (إجمالي الودائع + حق الملكية)]×100٪
- معدل استثمار الودائع = (إجمالي الاستثمارات ÷ إجمالي الودائع) ×100٪
- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات) ×100٪
- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات) ×100٪

3. تحليل وتقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010–2015)

1.3. تقديم بنك البركة الجزائري: هو أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر، برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج (بنك الركة الجزائري، 2018)، مقسم إلى 500 ألف سهم، قيمة كل سهم ألف دينار جزائري، باشتراك كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دالتا البركة القابضة السعودية فيه مناصفة (كرومي، 2018/2017)، ولهذا البنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.3. الأداء المالي لبنك البركة الجزائري (2010– 2015):

تقتصر هذه الدراسة في تقييمها للأداء المالي لبنك البركة الجزائري على بعض المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالسيولة والربحية وذلك خلال الفترة (2010– 2015)، حسب ما توفره التقارير السنوية الصادرة عن البنك.

أ. الدراسة الوصفية لمؤشرات الربحية والسيولة لبنك البركة الجزائري (2010 – 2015):

أ.1. مؤشرات الربحية: هناك العديد من المؤشرات المتعلقة بالربحية التي يتم الاعتماد عليها لتقييم ربحية البنوك، بحيث تقيس هذه المؤشرات مقدرة البنوك على توليد الأرباح وكذا كفاءتها في إدارة استخداماتها ومواردها، غير أننا اقتصرنا في هذه الدراسة على مؤشرين اثنين هما العائد على حقوق الملكية الذي يعبر عما يحققه كل دينار مستثمر من حقوق الملكية للبنك من ربح والذي يتم قياسه كما يلي:

العائد على حقوق الملكية = (النتيجة الصافية / حقوق الملكية)× 100

بالإضافة إلى مؤشر العائد على الأصول الذي يقيس كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته كما يبين مقدار ما يحققه كل دينار مستثمر من أصول البنك من ربح، والذي يتم احتسابه كالآتي:

العائد على الأصول = (النتيجة الصافية / إجمالي الأصول) × 100

✓ **مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الإسلامي خلال الفترة (2010 – 2015):**

بالنظر إلى المنحنى رقم (1) أدناه يتضح أن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة قد سجلت تذبذبا خلال فترة الدراسة، بحيث عرفت ارتفاعا مستمرا بداية بسنة 2010 أين بلغت هذه النسبة 17.21٪

إلى سنة 2012 أين بلغت 18.95 ٪، لتعاود الانخفاض بعدها أين وصلت هذه النسبة إلى 17.82٪ خلال سنة 2013، ثم شهدت بعد ذلك ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2014 أين عاودت الانخفاض خلال السنة الأخيرة من الدراسة أين وصلت النسبة إلى 17.29٪، فكان أعلى عائد مسجل هو 18.95٪ والمحقق في سنة 2012 في كان أدنى عائد بنسبة 17.21٪ مسجل في سنة 2010.

الشكل 01: " معدلات العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الإسلامي خلال الفترة (2010 – 2015)"

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي (2010 – 2015)

✓ **مؤشر العائد على الأصول لبنك البركة الإسلامي خلال الفترة (2010 – 2015):**

من خلال المنحنى رقم (2) يتبين أن أعلى نسبة لمعدل العائد على الأصول سجلت في سنة 2011 حيث بلغت 2.84٪ ، في حين كانت أقل نسبة مسجلة هي 2.10٪ خلال سنة 2015، كما يوضح المنحنى أيضا وجود ارتفاع بين سنتي 2010 – 2012 ليعاود المؤشر الانخفاض خلال سنتي 2012 و 2013 مع ارتفاع طفيف خلال سنة 2014 ، ليشهد بعد ذلك انخاض إلى أدنى نسبة مسجلة 2.10٪ خلال سنة 2015.

الشكل 2: "معدلات العائد على الأصول لبنك البركة الإسلامي خلال الفترة (2010 – 2015)":

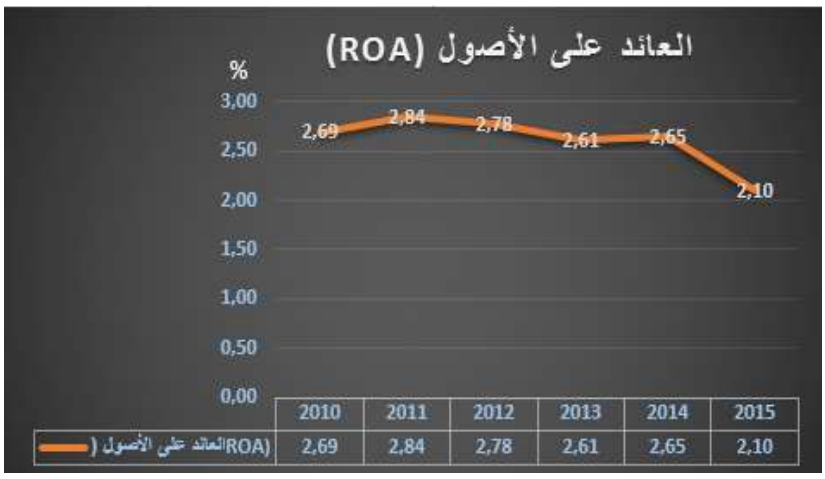

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي (2010 – 2015)

أ.2. **مؤشرات السيولة:** تعمل هذه المؤشرات على قياس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها الطارئة دونما تعرضها لأية خسائر جسيمة، من خلال ما لديها من نقدية وأصول سريعة التحويل إلى نقدية، ومن بين أهم هذه المؤشرات التي تطرقت إليها الدراسة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي توضح مقدار الأرصدة المتوفرة لدى البنك للوفاء بالتزاماته؛ وكذا نسبة الرصيد النقدي التي تعبر عن مقدار النقد الذي بحوزة ومتناول البنك وغير الخاضع لقيود، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن البنك يتوفر على سيولة عالية.

✓ **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك البركة الإسلامي خلال (2010 – 2015):**

يوضح المنحنى رقم (3) معدلات مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، حيث عرفت هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة الدراسة، فقد شهدت ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2012 أين سجلت أعلى نسبة بلغت 53.89٪، لتبدأ في التراجع خلال سنتي 2013 و 2014 حيث سجلت أدنى نسبة بلغت 45.86٪ خلال سنة 2014، لتعاود بعد ذلك الارتفاع تدريجيا خلال سنة 2015 أين بلغت ما نسبته 46.47٪.

الشكل 3: "نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لبنك البركة الإسلامي بين (2010 – 2015)":

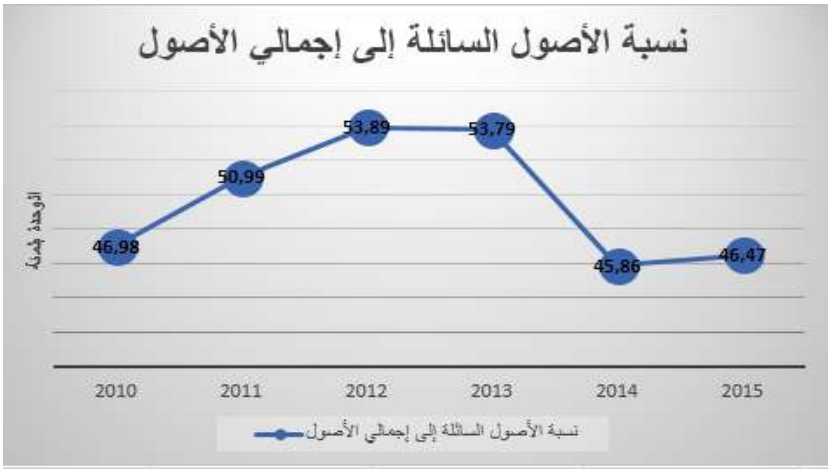

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي (2010 – 2015)

✓ **نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الإسلامي خلال (2010 – 2015):**

نلاحظ من خلال المنحنى (4) أن نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث شهدت ارتفاعا متلاحقا خلال ثلاث سنوات الأولى إلى غاية 2012 أين بلغت هذه النسبة 69.74٪، لتنخفض بعد ذلك انخفاضا طفيفا خلال سنة 2013 لتسجل في السنة التي تليها أعلى نسبة لها 73.79٪ خلال سنة 2014، ثم عرفت انخفاضا ملحوظا خلال آخر سنة من الدراسة أين سجلت نسبة 58.20٪ سنة 2015.

الشكل 4: "نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الإسلامي خلال (2010 – 2015)":

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي (2010 – 2015)

ب. تحليل وتقييم مؤشرات الربحية والسيولة لبنك البركة الجزائري (2010 – 2015):

ب.1. مؤشرات الربحية:

- ✓ يعود الارتفاع المسجل في معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الإسلامي خلال سنة 2012 كنتيجة لنمو صافي الدخل بمعدل أعلى من معدل تطور حقوق الملكية، في حين أن الانخفاض المسجل في سنة 2013 راجع لتراجع النتيجة الصافية مقارنة بسنة 2012 كنتيجة لانخفاض المبالغ المحصلة من الرسوم والعمولات المصرفية وايرادات التشغيل زيادة على ارتفاع المصاريف التشغيلية، وكذا ارتفاع الأموال الخاصة، غير أنه وبعد تحسن النتيجة الصافية في سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة لها بمعدل يفوق معدل الزيادة في حقوق الملكية عاودت النسبة الارتفاع مجددا (كرومي، 2018/2017).
- ✓ إن الإنخفاض المسجل خلال سنة 2015 إنما جاء نتيجة لانخفاض تطور صافي الربح مقارنة بارتفاع معدل نمو الأصول، على عكس سنة 2011 أين تم تسجيل أعلى نسبة 2.84٪، ويمكن القول أن بنك البركة قد حقق معدلات مقبولة في مؤشر العائد على الأصول، الأمر الذي يدل على أن البنك ذو كفاءة في استخدام واستغلال أصوله لتوليد العوائد والأرباح.

ب.2. مؤشرات السيولة:

- ✓ يعود الارتفاع المسجل في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال سنتي 2012 و2013 لوفرة الأرصدة النقدية للبنك، الأمر الذي يزيد من قدرته على الوفاء بالتزاماته من خلال ما يتوفر لديه من أرصدة نقدية في الصندوق والبنك المركزي وكذا مركز الصكوك البريدية، وعلى الرغم من أن هذا الأمر يعتبر مطمئنا بالنسبة للبنك من ناحية وفائه بالتزاماته غير أنه من جهة أخرى يؤثر على ربحيته نتيجة ضعف استغلاله لأصوله النقدية واستثمارها في أوجه الاستثمار العديدة المدرة للدخل.
- ✓ تعد نسبة الرصيد النقدي 73.79٪ أعلى نسبة محققة لبنك البركة الإسلامي خلال فترة الدراسة وهي نسبة مرتفعة جدا، الأمر الذي يشير إلى أن البنك يتوفر على سيولة عالية تمكنه من مواجهة سحوبات المودعين، غير أن هذا الأمر سيكون على حساب ربحيته.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لمؤشرات الربحية والسيولة المتعلقة ببنك البركة الإسلامي خلال الفترة (2010 – 2015) تم التوصل لجملة من النتائج ولعل من أبرزها أن النسب المسجلة خلال سنوات الدراسة لمعدل العائد على حقوق الملكية والتي بلغ متوسطها نسبة (17,96٪) أن بنك البركة غير قادر على توظيف موارده الذاتية توظيفا أمثلا يمكنه من تحقيق أرباح معتبرة وبالتالي هو ما زال بحاجة إلى تكثيف جهوده وخلق استراتيجية تعمل على تنمية قدرته على توظيف موارده الذاتية، ومن ناحية أخرى أشارت معدلات العائد على الأصول والتي كانت مقبولة إلى أن البنك يتمتع بنوع من الكفاءة في استخدام أصوله واستغلالها لتوليد أرباح، بالإضافة إلى أن مؤشرات السيولة قد أظهرت أن البنك يتمتع بسيولة عالية تمكنه من الوفاء بالتزاماته ومواجهة سحوبات المودعين من خلال ما يتوفر لديه من أرصدة نقدية، غير أن هذا الأمر يؤثر بشكل سلبي على ربحيته ويوضح ضعف مقدرة البنك على استغلال أصوله النقدية واستثمارها في مختلف أوجه الاستثمار المدرة للربح من مرابحة ومضاربة ومشاركة وغيرها من الصيغ الإسلامية بالإضافة إلى تفعيل التعامل بمختلف المنتجات المصرفية الإسلامية؛ وعلى العموم يمكن القول أن تجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر لا تزال تجربة فتية بحاجة للمزيد من التطوير والاهتمام لفرضها كواقع على الساحة المصرفية الجزائرية، وذلك من خلال خلق استراتيجية تعمل على إيجاد توازن بين الربحية والسيولة لضمان استمرارية البنوك الإسلامية ونموها.

المراجع المستعملة:

- أبو الهيجاء إلياس عبد الله. (2007). تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية – دراسة حالة الأردن–. أطروحة دكتوراه، تخصص الإقتصاد والمصارف الإسلامية . أربد، الأردن: جامعة اليرموك.
- أبو محيميد موسى عمر مبارك. (2008). مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2. أطروحة دكتوراه . قسم المصارف الإسلامية: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية.
- البقاعي أنس ، مصطفى العبد الله الكفري، و محمد توفيق رمضان. (2014). تجربة المصارف الاسلامية في سوريا الواقع والمعوقات (2007-2011). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد30 (العدد1).
- بنك الركة الجزائري. (2018). تم الاسترداد من http://albaraka-bank.com.
- بورقبة شوقي. (2010-2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة – أطروحة دكتوراه. سطيف، جامعة فرحات عباس الجزائر.
- بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك البركة الجزائري، (2009-2010)، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية المؤسسة، ورقلة، الجزائر.

- بولحية الطيب ، و عمر بوجميعة. (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 14).
- التجاني إلهام ، و محمود فوزي شعوبي. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2005-2011). أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد17).
- جدايني سامية ، و جمال الدين سحنون. (2017). تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية –دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار-. مجلة إقتصادياتشمال إفريقيا ، المجلد 1 (العدد 16).
- الخاقاني نوري عبد الرسول. (2011). المصرفية الاسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- دادن عبد الغني. (2006/2007). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية –حالة بورصتي الجزائر وباريس-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- دادن عبد الوهاب ، و رشيد حفصي. (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد7 (العدد 2).
- الداوي الشيخ. (2009-2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث (العدد 7).
- رستم مريم سعد. (2014). تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارفإسلامية "نموذج مقترح للتطبيق عى المصارف السورية. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب . حلب، سوريا.
- الرفاعي فادي محمد. (2007). المصارف الإسلامية (الإصدار 2). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي.
- السبلاني غسان. (2012). المصارف الإسلامية نظام مالي عادل ومستقر، مقارنات، تطلعات، نتائج (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني.
- سليمان ناصر. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية (الإصدار 1). غرداية، الجزائر: جمعية التراث.
- سليمان ناصر. (2004-2005). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية . أطروحة دكتوراه . الجزائر.
- شاهين علي عبد الله. (2006). دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين). غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
- شودار حمزة الحاج. (2009). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية (الإصدار 1). عمان، الأردن: عماد الدين للنشر والتوزيع.
- عبد الكريم أحمد قندوز، إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء (2015)، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32.

- العجلوني محمد محمود. (2008). البنوك الاسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- علا فرحان طالب، و ايمان شيحان المشهداني. (2010). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العيادي أحمد صبحي. (2010). إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- غربي عبد الحليم عمار. (2013). مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية. سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
- الكرخي مجيد محمود. (2010). تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- كرومي آسية. (2018/2017). تحليل وتقييم أداء البنوك التجارية خلال الفترة (2005-2014). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- كوس-بروكيه جنفياف. (2011). التمويل الإسلامي (الإصدار 1). (مصطفى الجنزي، المترجمون) بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- لخديمي عبد الحميد ، و حسان بخيت. (2011). قراءة تاريخية في تطوير العمل بالصيرفة الاسلامية في دول المغرب العربي. الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل. غرداية.
- محمد يحي عبد الخالق. (2010). الإدارة المالية والمصرفية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- محمود حسن صوان. (2008). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوي الشرعية (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الموسوي حيدر يونس. (2011). المصارف الاسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- نصر حمود مزنان فهد. (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- النعيمي عدنان تايه ، و أرشد فؤاد التميمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الوادي محمود حسين ، و حسين محمد سمحان. (2008). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- وهبة محمد سليم ، و كامل حسين كلاكش. (2011). المصارف الاسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق (الإصدار 1). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الملاحق:

الملحق 1: قيم بعض البنود المستخرجة من التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010 – 2015) الوحدة: مليار دج

السنوات / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	3,243	3,778	4,190	4,092	4,307	4,056
حقوق الملكية	18,843	20,550	22,110	22,965	23,810	23,463
إجمالي الأصول	120,509	132,984	150,788	157,073	162,773	193,573
إجمالي الودائع	89,978	103,299	116,529	125,449	101,164	154,577
الأصول النقدية	56,610	67,804	81,265	84,484	74,652	89,962

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010 – 2015)